الفصل السادس

النظم الاجتماعية

- ☐ الأحوال الاجتماعية فى جزيرة العرب قبل الإسلام.
- ☐ النظم الاجتماعية الإسلامية.
- ☐ الزواج.
- ☐ الطلاق.
- ☐ تعدد الزوجات.
- ☐ الميراث.
- ☐ حقوق المرأة فى الإسلام.
- ☐ المسئولية الفردية.

الأحوال الاجتماعية فى جزيرة العرب قبل الإسلام

نَظَّمَ الإسلامُ حياة الفرد وحياة الأمة ليبنى مجتمعا متوازنا صحيحا من العلل والأمراض والعقد، فالإسلام الذى منح الإنسان حرية العقيدة وحرية العبادة، أقام مجتمعاً متحررا من العبودية إلا لله وحده، لا يخشى أفراده إلا خالقهم سبحانه وتعالى.

ومن أجل ذلك تقوم البنية الاجتماعية لمجتمع الأمة الإسلامية على أساس من القيم والمبادئ والمفاهيم التى أتى بها الإسلام ليؤسس أمة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، أمة وصفها القرآن الكريم بأنها خير أمة أخرجت للناس.

لقد عرفت شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام عددا من الأنظمة الاجتماعية تخص الفرد وتخص الجماعة كما تخص القبائل العربية، وتدس علاقاتها الاجتماعية.

فالعرب الذين تنزَّل فيهم الإسلام، كانوا قوما أهل بادية لا يعرفون الاستقرار، يرتحلون من مكان إلى مكان طلبا للرزق والرعى والتجارة، أساس حياتهم القبيلة، والقانون الذى يحكم القبيلة هو القانون السائد بينهم، وهم لا يخضعون لقانون سواه، وكانت الحرية من أهم سمات البدو الرحل، وهم يحمون هذه الحرية بكل ما أوتوا من قوة، ونتيجة لذلك كان القتال دائما بينهم حفاظا على حريتهم، وحفاظا على أراضيهم ومراعيهم وآبارهم.

كما تمتعوا بالأنفة والشجاعة والكرم والمروءة، وإذا كانت هذه هى صفات القبائل البدوية، فكانت بالضرورة صفات سكان الحجاز، الذين أقاموا مدنهم ومراكز استقرارهم مكة والطائف ويثرب، وفيها نظموا حياتهم وشهدوا استقرارا أدى إلى قيام نظم اجتماعية وسياسية واقتصادية قبل الإسلام، وأقاموا علاقات مع جيرانهم، وعلى رغم الاستقرار الذى تمتعت به تلك المراكز إلا أن الحياة فيها كانت أقرب إلى حياة البداوة أساسا ونظاما.

فى هذه المراكز شبه الحضارية عرف العرب حياة اختلفت نوعا عن حياة البداوة الكاملة، واتصلوا بجيرانهم عن طريق التجارة إلى بلاد الشام وإلى بلاد اليمن، ووفدت عليهم الوفود للتجارة والحج، وازدهرت الأسواق التى تبادلوا فيها المنافع المتعددة، من تجارة وعقد صفقات ومعاهدات إلى غير ذلك مما احتاجت إليه القبائل العربية.

ومع ذلك يجب أن نشـير إلى أن بلاد اليمن قد شـهدت نضجا حضاريا تدل عليه آثارهـم نظرا لظروفها الطبيعيـة، وإمكاناتها الاقتصادية، ومع ذلك فإن بلاد الحجاز على الرغم من محدوديـة إمكاناتها الاقتصادية كانت لها أهميتها التى جذبت إليها أنظار القبائل العربية، فإلى مكة كان حجهم، حيث البيت العتيق، وإليه كانت تشد الرحال، بل نسـتطيع أن نقرر أن مكة تمتعت بشهرة عظيمة بين مدن الشرق الأدنى فى مطلع القرن السـابع الميلادى، مما يجعلنـا نقرر أيضاً ونحن مطمئنون أن العناية الإلهية كانت تعد هذا المكان لاسـتقبال الرسالة الخاتمة، مثلما كانت تعد النبى ﷺ لتلقى الوحى وتبليغه.

وقد تعرضت مكة لهجوم الأحباش عليها، مما عرضها لأحداث هامة فى تاريخها، وخـلال ذلك الهجوم، حدثت المعجزة، فقد حمى الله سـبحانه وتعالى بيته الحرام، وتفشى الوباء فى جيش أبرهة، مما جعله يعود أدراجه مسرعا بالانسحاب آمرا رجاله بالعودة إلى اليمن ولم يلبث أبرهة أن لقى حتفه بعد عودته إلى بلاده، وقد بلغت أهمية هـذا الحدث مكانة كبيرة لدى أهل مكة فَأَرَّخـوا بعام الفيل، وقد ذكر القرآن الكريم ذلك وسجله فى سـورة الفيل: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ۝١ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِى تَضْلِيلٍ ۝٢ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ۝٣ تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ ۝٤ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ۝٥ ﴾ (الفيل).

ولا يمكـن أن ننكر أهمية هـذا الحدث فى تاريخ مكة سياسـيا ودينيا واقتصاديا واجتماعيـا، لقد اتجهت الأنظار كلهـا نحو مكة، كما اهتم أهلها اهتماما بالغا بها، واهتمـوا بأمـر الكعبة، وفيها أصنامهم التى بلغت ثلاثمائـة صنم أو تزيد، كل قبيلة تضع صنمها وتحافظ على مكانتها، وطارت الأنباء يحملها التجار إلى بلاد الشام وبلاد فارس عن أخبار مكة.

ولفتت مكة الأنظار، بل إنها اكتسـبت أهمية أكبر فى نظر من حولها من المدائن والقـرى، ولم ينصـرف الناس عن بيتهـا الحرام، على الرغم من محـاولات المناذرة والأحباش التنافس معها، فقد أقام المناذرة بيتا فى الحيرة لعلهم بهذا يجتذبون الزوار إلى بيت الله العتيق فى مكة ويحولونهم عنه إلا إن محاولاتهم باءت بالفشل.

فلقد استطاعت مكة فى شبه الجزيرة العربية أن تحتفظ بكيانها، وتستقل بمكانتها وتزدهر حضاريا واجتماعيا، وكانت قريش أهم قبائلها ولها السيادة والزعامة الروحية فيها، ففى بنى هاشم كانت سدانة البيت الحرام، وكانت سقاية ورفادة الحجيج، وتبوأ رجالها مكانة مرموقة، فإليهم لجأت القبائل لحل منازعاتها، وبواسطة رجالها كانت تعقد الأحلاف وتبرم العهود والمواثيق، بل إن مكة قد عرفت الأحلاف الملزمة للأطراف الداخلة فيها، ولم يكن حلف المطيبين ببعيد عن الأذهان، فنرى أهل مكة يعقدون حلف الفضول تأسيا بذلك الحلف القديم، الذى حقن دماء الناس، وناصر المظلوم، وأعادوا الحقوق إلى أصحابها، وعرفت القبائل العربية أنواعا مختلفة من النظم الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بالزواج، منها زواج الشغار، وزوج البدل، وزواج الاستبضاع، وغير ذلك مما تأباه الفطرة السليمة، وسوف يكون للإسلام موقف من كل تلك الأنواع، ومن ثم يبقى على ما هو صالح للأمة، وما هو صالح أيضا لبناء الأسرة، وصيانة أفرادها والحفاظ على صحتهم النفسية والبدنية[1].

وفى هذه المرحلة التى سبقت الدعوة الإسلامية كانت مكة مركزا من أهم المراكز الحضرية، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، فقد كانت تسيطر على طريق القوافل الغنية التى كانت تتجه إلى غرب شبه الجزيرة وجنوبها قادمة من الهند وبلاد الحبشة.

وقد استطاعت مكة أن توظف كفاءات رجالها للاستفادة بأكبر قدر ممكن من تلك الحركة التجارية النشطة، بل إنهم تمكنوا من استثمار تلك الحركة التجارية لصالحهم، فحموا طرق التجارة، حتى يأمن التجار على بضائعهم فتزداد الحركة التجارية نشاطا وتزداد بالتالى أرباحهم ومواردهم الاقتصادية.

إننا نستطيع أن نقرر أن تغيرات جذرية شهدتها المنطقة قبيل ظهور الدعوة الإسلامية، ومع ذلك فلابد أن نوضح أن قريشا، وكانت تنتمى إليها وترتبط بها معظم القبائل المكية استطاعت أن تحافظ على الدور الذى يليق بمكانتها بين تلك القبائل.

إن الحلم الذى تميزت به قريش، وكان من السمات الاجتماعية الهامة التى عرفتها شبه جزيرة العرب، هذا الحلم هو الذى كانت تمارسه قريش فى الحد من النزاعات

---

(١) ابن هشام: السيرة النبوية. جـ ١ ص ١٣٢ : ١٣٥

العنيفة التى كانت تنشب بين القبائل البدوية، بل إن الروية والاتزان اللذين مارسهما رجال مكة فى معالجة أمور القبائل كانا دليلا على حنكة هؤلاء الرجال وتمرسهم فى لم شمل القبائل البدوية التى بدأت تعايش تغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة كان لها دورها الذى سوف يظهر فيما بعد.

إن الملأ أو شيوخ القبائل الذين كانوا يجتمعون فى دار الندوة كان له تأثيره بل وإلزامه للقبائل. ولكننا فى نفس الوقت لا يمكن أن نغفل العديد من النزاعات والصدامات التى كانت تقوم بين القبائل فى تنافسها على المصالح المختلفة اقتصادية أو غير ذلك، حتى بين قريش وأفخاذها[1].

وكانت الأحوال الاجتماعية فى جزيرة العرب قبيل ظهور الإسلام تتسم بالقسوة والخشونة التى ميزت حياة القبائل البدوية بعامة، فقد كانوا يئدون بناتهم، ويجمعون فى الزواج بين الأختين، كما كان الرجل يخلف على امرأة أبيه إذا مات، ويذكر بعض المؤرخين أن الرجال كانوا يتزوجون النساء أو يطلقونهن لعبا ولهوا، وكانوا يتحكمون فى مصائر النساء اللاتى توفى عنهن أزواجهن، بل إننا نقرأ أن الرجل إذا مات أبوه قام أكبر أولاده فألقى ثوبه على امرأة أبيه فيرث نكاحها، فإن لم يكن له حاجة فى زواجها تزوجها بعض أخوته بمهر جديد، وهذا ما يسمى بزواج المقت الذى لم يكن النوع الوحيد من أنواع الزواج التى ألغاها الإسلام حفاظا على كرامة المرأة وصونا لعفتها وتكريما لمنزلتها، بل كان هناك زواج المتعة، ونكاح الخدن ونكاح البدل وهو أن يقول الرجل لصاحبه انزل لى عن زوجتك وأنزل لك عن زوجتى، وهذا ما أباه الإسلام على نساء ورجال الأمة الإسلامية.

ومع ذلك فيجب أن نشير هنا أنه إذا كانت هناك هذه الأنواع من الأنظمة الاجتماعية الخاصة بالزواج بين القبائل العربية، فإنه من الثابت أن قريشا كانت أصح العرب أخلاقا، وأطهرها أنسابا، فقد حرصوا على سلامة أنكحتهم إلا ما ندر.

ومن عادات العرب الاجتماعية أنهم كانوا يتشاءمون ويتطيرون وقد نهى الإسلام عن ذلك فلا طيرة فى الإسلام، وكانت لهم بعض العادات فى الطعام، فكانوا يأكلون

---

(١) انظر محمد كرد على: الإسلام والحضارة العربية، جـ ١ ص ١٣٠.

الجعلان والعقارب والحيات، وعرف عن أهل يثرب أنهم كانوا يأكلون التمر والشعير، وكان البـدو يأكلون الجراد والكمأة والخبزة فى اللبن الرائب، وكانوا يعرفون الفالوذج وهـو من أطيب الطعـام، ويصنع من لباب الخبز ويلبك بالعسـل، كما كانوا يأكلون الأقط وهو نوع من الجبن، وكانت أفضل ذبائحهم الإبل ويقول ابن خلدون عن القبائل العربيـة: وكثيرا ما كانوا يأكلـون العقارب والخنافس ويفخرون بأكل العلهز وهو وبر الإبل يمهونه بالحجارة فى الدم ويطبخونه، وقريبا من هذا كانت حال قريش[1].

وعرف العرب مجالس الطرب والأدب وخاصة فى مكة ويثرب، وكان فيهم رجال يضربون بالعود ومنهم الحكم بن العاص وأبو مروان بن الحكم وقيس الفهرى وهو أبو الضحاك بن قيس الفهرى.

وتعلم العرب العلوم القديمة كالفلسفة والطب ومن أشهر من تعلم هذه العلوم النضر ابـن الحـارث بن كلدة، والذى تعلم ذلك فى اليمـن وفارس، ونبغ فى الطب، وكان الناس يأتون إليه يلتمسون عنده العلاج من أمراضهم وعللهم.

ومثلمـا كان لمكـة مكانة هامة فى الجزيرة العربيـة، كان للطائف ويثرب دور حيوى فى تشكيل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص لما تمتعت به هاتان المدينتان من إمكانيات بشرية.

أمـا الطائـف ويثرب فكانتا من المراكـز الزراعية الخصبة، ومع ذلـك كان للتجارة نصيب فى حياتهما، وقد عاشت يثرب فترات عصيبة كادت تسيطر على تاريخها قبل الإسـلام، فقد كان النزاع دائما بين قبائلهـا، الأوس والخزرج، ضد اليهود، وفى كثير مـن الأحيان كانت إحداهما تتحالف مع اليهود ضد الأخرى، لكن الأحوال الاجتماعية عموما لم تكن تختلف كثيرا عن الحياة الاجتماعية بصفة عامة فى شبه جزيرة العرب.

النظم الاجتماعية الإسلامية

أتى الإسـلام بنظم اجتماعية ليبنى مجتمعـا متحررا من العبودية إلا لله وحده، ومن الخوف إلا لذاته سـبحانه وتعالى. ومن ثم تختلف البنية الاجتماعية للمجتمع

(١) انظر ابن خلدون: المقدمة. ص ١٥١.

الإسلامي عن غيره من المجتمعات من حيث القيم والمفاهيم التي يقوم عليها هذا المجتمع.

إن مجتمع السادة والعبيد الذى عرفته مكة ومعها شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام كان قد وصل إلى مستوى من الفساد والانحلال بدرجة لم يقو معها على الصمود أمام المد الجديد الذى جاء به الإسلام، وكان حتميا أن تنهار الأوليجركية المكية وتتوازى معها نظمها السياسية والاقتصادية، وتتقلص بالضرورة نظمها الاجتماعية.

والإسلام حين جاء بنظمه وتشريعاته الاجتماعية أراد أن يؤسس مجتمعا جديدا يستطيع تحمل عبء المسئولة التى تتطلبها الدعوة، وقد بدأ الرسول ﷺ يطبق النظم الجديدة متئدا، فكان لابدّ لتلك النظم أن تلتقى مع نظم اجتماعية متوارثة عرفها العرب وتأصلت تطبيقاتها فى شبه الجزيرة العربية.

وتتجلى عبقرية الإسلام فى نظريته الاجتماعية التى نجحت فى مواجهة تلك النظم والأعراف والتقاليد المتوارثة، فتعدل وتغير إلى أن تزيل نهائياً ما لم يتوافق مع أنظمة الإسلام، ليستقر نهائياً ما نزل به الشرع الحنيف وليتطهر مجتمع شبه الجزيرة العربية من الفساد الذى استشرى فى بنيانه، وترسخ الدعائم الاجتماعية الجديدة لتقوم جذور للأمة الإسلامية.

وتقوم النظرية الاجتماعية الإسلامية على أساس ينظم العلاقة بين الفرد والدولة بما يكفل العدالة الاجتماعية، وبما يضمن صالح الفرد وصالح الجماعة وهى فى تنظيم العلاقة بالفرد باعتباره عضواً فى الأمة الإسلامية تحترم عقله وتقدر الجوانب المادية والروحية له، ومن ثم تضع الضمانات التى يتسق بها البناء الاجتماعى للأمة الإسلامية.

وقد طبق الرسول ﷺ ذلك منذ دخول المدينة المنورة، فأرسى دعائم البناء الاجتماعى بأن أعلن أول دستور سياسى اجتماعى، بل يمكن القول إنه أعلن أول دستور أخلاقى تعرفه البشرية متمثلا فى الصحيفة التى نظمت المجتمع الجديد فى المدينة فى تناسق وتكامل ليكونَ أصلاً للمجتمع الإسلامى الكبير.

لم ينظر الإسلام إلى العناصر البشرية فى المدينة نظرة عنصرية، وهذا ينطبق على العناصر البشرية الداخلة فى الإسلام جميعاً، ومن هنا كانت الأخوة الدينية، التى

لا مـكان فيها للـون أو جنس، بل الفيصل فيها هو العقيـدة انطلاقاً من المعنى العام الذى تتضمنه الآية الكريمة ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ (الحجرات).

وأقر الرسـول ﷺ المؤاخاة بين المهاجرين والأنصـار فى المدينة المنورة، لتقوم الأمة الإسـلامة فى أروع اتحاد وتناسق يمكن أن يوجده نظام اجتماعى، حلت فيه الأخوة مكان العصبية القبلية، وتلاشـت الأنسـاب والصلات جميعا إلا صلة واحدة هى صلة الديـن الواحد والعقيدة الواحدة. وازدادت الأخوة الإسـلامية فى المدينة قوة وصلابة حتى كاد المسـلم يرث أخاه المسـلم إلى أن نسـخ القرآن الكريم ذلك. بل إن الأنصار رحمهم الله كانوا يفضلون إخوانهم المهاجرين على أنفسـهم، وقد أشاد القرآن الكريم بمواقفهم الجليلة مسـجلا لهم فضلهم فى آية من آياته ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴿٩﴾ ﴾ (الحشر).

وقد كانت هذه الأمة تسير فى وحدة كاملة وراء رسول الله ﷺ وعلى أكتافهم وبقوة صمودهم وصلابة عودهم، وعمق إيمانهم ورسوخ عقيدتهم أقاموا دولة الإسلام، ونصروا الله ورسوله فنصرهم الله، وحقق بهم وعلى أيديهم أمجاد الدين الباقى دائما.

كما كان التكافل الاجتماعى واحدا من الأسس التى أوجدها القرآن الكريم وجعله حقا من حقوق فقراء المسـلمين على أغنيائهم. فشـرع الزكاة فريضة على المسلمين، وتطهيرا وتزكية لنفوسـهم وأموالهم، ولتكون فيهم صلة مسـتمرة بين أفراد الأمة، يظهر فيها شعور التكافل والتضامن والتعاون تأكيداً لتماسك أفراد الأمة التى وصفها رسول الله ﷺ بأنها كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً.

وتتضح عناية الإسـلام الحقيقية بالمجتمع، كما تظهر أهمية النظرية الاجتماعية فى الإسـلام من اهتمامه بالأسـرة باعتبارها اللبنة الأساسية فى بناء المجتمع، ومن ثم جعل الإسـلام الزواج أصلا للأسـرة، تنتظـم وتنضبط من خلاله فطرة الإنسـان ليسمو بذلك على سائر المخلوقات وليتحقق له التوازن الاجتماعى والنفسى، وبالأسرة يتحقـق للجنس البشـرى البقاء والاسـتمرار، ومن هنا كان القانـون الاجتماعى فى

القـرآن الكريم تؤكده الآية الكريمة ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾ (النحل).

الـزواج

يتحقق للإنسان بالزواج ممارسته لمسئولية كبرى هى تكوين الأسرة التى تسهم فى بناء جيل بما تقدمه للأمة من أفراد صالحين نشأوا فى ظل المبادئ الإسلامية وتربوا على نهج القيم التى جاء بها القرآن الكريم.

وللـزواج فى الإسـلام مكانة هامة باعتباره حقا مـن حقوق الرجل كما هو حق من حقـوق المرأة، لذلك جعله القرآن ميثاقاً غليظاً لا تنفصم عراه ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٢٠﴾ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا ﴿٢١﴾ ﴾ (النساء).

والنكاح المشـروع الذى أقره الإسلام يجب أن يتوفر فيه القبول والإيجاب وإصداق المرأة واستئذان ولى الأمر، وهو يتم وفق خطوات معروفة تصون للمرأة كرامتها وتعترف لها بمنزلتها فى المجتمع.

ومـن أهم خطوات إتمام عقـد الزواج بعد الخطبة الإعلان باعتباره ميثاقاً تشـهد الجماعة على صحته ليتم بذلك السكن والمودة والرحمة.

وإذا تم الـزواج كان على الزوجين ضـرورة القيام بواجباتهما كل تجاه الآخر، والقرآن الكريم يسـير بالأسرة منذ بداية تكوينها خطوة خطوة فيبين أسس التعامل داخلها بقاعدة محكمة تلتـزم بها المرأة كما يلتزم بها الرجـل: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٨﴾ ﴾(البقرة).

وفى هذا يروى ابن كثير قول وكيع عن بشـير بن سـليمان عن عكرمة عن ابن عباس: إنـى لأحب أن أتزين للمرأة كما أحب أن تتزين المرأة لى لأن الله يقول:﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ . وأن للرجال عليهن درجة يقول: أى فى الفضيلة والخلق والمنزلة وطاعة

المرأة التى تتعلق بتوفير المناخ الصالح لقيام الأسرة وتدبير مصالحها وحسن العشرة وتربية صالحة لنشء صالح طيب.

وجعل الإسلام على الرجل واجبات أساسية تكفل للأسرة الحياة الكريمة وتوفر لأبنائه وزوجه ما أحل الله من الرزق، ويقدم لهم ما يجب من التربية والرعاية والإنفاق، انطلاقا من المسئولية التى حملها الإسلام للرجل باعتباره راعيا للأسرة وأن كل راع مسئول عن رعيته.

وأضاف الإسلام للرجل مسئولية أخرى حين أرسى القاعدة القائلة: وللرجال عليهن درجة، وأن الرجال قوامون على النساء. إذ تنص الآية الكريمة على: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُوا۟ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ ۚ فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ ۚ وَٱلَّٰتِى تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِى ٱلْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّ ۖ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا۟ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا ﴿٣٤﴾﴾ (النساء). وهنا يضع على عاتق الرجل أمرين أساسيين: الأول القوامة بكل أبعادها من حماية للأسرة وتدبير لأمورها وعلاج لمشكلاتها وربط بينها وبين المجتمع، والثانى وهو الإنفاق بكل ما يتطلبه من مشاق العمل والسعى على كسب الرزق لتوفير حياة كريمة للأسرة التى قبل الرجل تحمل مسئولية تكوينها.

ويجب ألا يساء فهم هذه العلاقة أو تفسيرها فى إطار مادى يعكس المنافع المتبادلة كل يؤدى قسما محددا من الواجبات فى مقابل ما يؤدى الطرف الثانى، فالرابطة الأسرية رابطة مقدسة سما بها الإسلام حين جعل قاعدتها السكن والمودة والرحمة ليتحقق بذلك الطمأنينة والاستقرار ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾﴾ (الروم).

الطلاق

حدد الإسلام الخطوات التى تنهى العلاقة الزوجية فى أضيق نطاق فبغض الطلاق وجعله أبغض الحلال إلى الله، إلا أنه حين شرع الطلاق شرعه علاجا لمشكلات

يستعصى حلها على الطرفين وجعل فض هذه العلاقة بطريقة تحفظ كرامة المرأة والرجل على السواء.

وكانت العلاقة الزوجية قبل الإسلام تنتهي بطريقة تنطوى على كثير من امتهان لكرامة الإنسان، فكان الرجل يطلق امرأته كيف شاء ومتى شاء وأن يراجعها حين يريد، ولو بلغ ذلك مائة مرة، ولا يخفى ما ينطوى عليه ذلك من أضرار وإساءة للمرأة، هذا بالإضافة إلى أنواع أخرى من الانفصال كالظهار والإيلاء وذلك مما حرمه الإسلام لما فيه من تعسف وأذى يلحق بالمرأة. ومن ثم جاءت الآية الكريمة تقول: ﴿ ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ ۚ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ﴿٢﴾ ﴾ (المجادلة).

وبانتهاء مدة العدة في الظهار تكون الزوجة بائنة من زوجها، ولا يحل له مراجعتها في العدة إلا بإخراج كفارة الظهار وفق نص الآية الكريمة: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ۚ ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٣﴾ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ۖ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ۚ ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۗ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤﴾ ﴾ (المجادلة).

وتوضح الآية الكريمة الطريق التي يجب أن يسير فيها في مثل ذلك الموقف، وصَعَّب القرآن الكريم أمام المسلمين استهجاناً لما كان عندهم في الجاهلية من نظم لم يجد الإسلام فيها إلا ضررا وضراراً بالمجتمع الجديد، ومن ثم كانت المواجهة الحاسمة والصريحة لها[1].

والطلاق في الإسلام تنزيل محكم يخدم المرأة والرجل، يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿ فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ ﴿٢٢٩﴾ ﴾ (البقرة). والطلاق الذى شرعه الإسلام بيد الرجل وحق من حقوقه إلا أن تكون المرأة مالكته في عقد زواجها. وإذا تمت الفرقة بين الرجل وزوجه فعلى المرأة أن تتربص بنفسها ثلاثة قروء ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ

(١) محمود شلتوت: الإسلام عقيدة وشريعة. ص ١٦٢.

بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴿٢٣٢﴾ ﴾ (البقرة). وذلك حرصاً على عدم اختلاط الأنساب ورد الطفل إلى والده.

وأكد الإسلام على الإصلاح فإن لم يتحقق فيكون التسريح بالمعروف، وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين، وجاءت سورة الطلاق لتكون القانون العملي في هذا الموقف، ويقول الحق تبارك وتعالى مخاطباً النبي الكريم صلوات الله وسلامه عليه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا۟ ٱلْعِدَّةَ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ ۖ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ۚ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ ۚ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴿١﴾ ﴾ (الطلاق).

وهذا القانون القرآني يؤكد على احترام المرأة في موقف عسير كهذا. ثم إنه يضع لها الضمانات التي تحميها من ظلم الرجل مبيناً الحدود التي في إطارها يمكن للطرفين أن يتصرفا بما يكفل صون كرامة المرأة وعدم تعدى الرجل على شيء من الحدود المشروعة، ثم تترفق الآية الكريمة بالإنسان، لعله يراجع نفسه ولعل الله يحدث من بعد ذلك أمراً.

وكما أعطى الإسلام للرجل حق الطلاق إلا أن تكون العصمة بيد المرأة، فإنه أعطى للمرأة حقاً مقابلاً وهو الخلع تحمي بها نفسها، والخلع هو أن تعطى المرأة زوجها عوضاً لا يتجاوز قيمة المهر نظير الفراق منه، وأكدت الآية الكريمة ذلك فقال تباركت أسماؤه: ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ ۖ فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ ۗ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا۟ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ ۗ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٢٩﴾ ﴾ (البقرة).

والعدة في الطلاق مقدارها ثلاثة قروء تتربص المسلمة بنفسها قروءاً ثلاثة، بينما تختلف الآراء حول الخلع فإن كانت المرأة ممن تحيض اعتدت كالمطلقة ثلاثة قروء وذلك في بعض الآراء، وفي بعضها الآخر أنها تستبرئ نفسها بحيضة واحدة وفي ذلك يقول ابن ماجة عن قصة الربيع بنت معوذ بن عفراء وقد سئلت أن تحدث

عن نفسها فقالت: اختلعت من زوجي ثم جئت عثمان فسألت عثمان ماذا عليّ من العدة؟ قال: لا عدة عليك إلا أن يكون حديث عهد بك فتمكثين عنده حتى تحيضي حيضة. قلت: وإنما اتبع في ذلك قضاء رسول الله ﷺ في مريم وكانت تحت ابن قيس فاختلعت منه فقالت: سمعت رسول الله ﷺ يأمر امرأة ثابت بن قيس حين اختلعت منه أن تعتد بحيضة[1].

ويضع الإسلام ضمانات تحمي المرأة في حالة عقد الزواج وحالة فسخ العقد وإنهاء العلاقة الزوجية، كما يضع الأسس التي تكفل تربية الصغار، حيث أكد على ضرورة إرضاع الطفل حماية لصحته الجسدية والنفسية والعصبية وحماية لصحة الأم، وحدد ذلك بحولين كاملين لمن يريد أن يتم الرضاع ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ ﴿٢٣٣﴾ ﴾ (البقرة). كما حمل الآباء مسئولية تربية النشء تربية صالحة تتفق والقيم الإسلامية وما تنطوي عليه من سلوك تجاه الأفراد في الجماعة التي ينتمي إليها الإنسان يستوي في ذلك البنات والبنون.

والإسلام لا يفرق في البنوة والرعاية والحماية بين البنين والبنات، بل نسخ عادات الجاهلية وحرم وأد البنات، وأقر حقوقهن وأمر بتوقيرهن وألزم ولي الأمر بتأديبهن وتعليمهن، وصان كرامتهن في الزواج والميراث إلى غير ذلك من الحقوق.

تعدد الزوجات

جاء الإسلام بمشروعية التعدد وأباحه في أنظمته الاجتماعية لكنه حين شرع ذلك حدده وقيده بقيود واضحة لخصها القرآن الكريم في نقطتين أساسيتين: هما العدل والقدرة على الإنفاق، ولما كان ذلك أمرا عسيرا فإن الإسلام يحسّن الوحدة في الزواج تحقيقاً للعدالة وتأمينا للأسر وحرصا على صالح الأبناء، وفي ذلك قال تعالى: ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ أَن تَعْدِلُوا۟ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ۖ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ ۚ ﴿١٢٩﴾ ﴾ (النساء). وقد نزلت هذه الآية الكريمة في أم المؤمنين عائشة

(١) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، جـ ١ ، ص ٥٦٤.

رضى الله عنها وكانت تتمتع بحب النبى ﷺ أكثر من غيرها كما ورد فى الحديث الذى رواه الإمام أحمد وغيره، وكان رسول الله ﷺ يقسم بين نسائه فيعدل ثم يقول: «اللهم هذا قسمى فيما أملك فلا تلمنى فيما تملك ولا أملك».

والإسلام حين أباح التعدد نظر إلى ما يطرأ على الأسرة من أحوال فقد تمرض الزوجة وقد تكون عقيما فالتعدد هنا يقدم حلولا لمشكلات اجتماعية كثيرة، وليس عدواناً على المرأة أو تفريطا فى حقوقها، أو مزيدا من الحرية للرجل.

وتختلف الآراء حول التعدد، فمن الفقهاء والعلماء والمفكرين من يرى أن الأصل فى الإسلام إباحة التعدد، وأن التعدد ضرورة طبيعية تقتضيها طبيعة الرجل والمرأة، ولذلك أباحه الإسلام واعترف به ولم يلغه، ومنهم من يرى أن الأصل فى الإسلام الوحدة.

ويرى الشيخ محمود شلتوت أن ثمة تفسيراً خاطئاً للآيات الكريمة ذلك التفسير الذى استنبط منه أن التعدد غير مشروع بحجة أن العدل جعل شرطه الأساسى بمقتضى الآية ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ۝٣﴾ (النساء). ولما كان العدل غير مستطاع كما فى الآية التالية ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ۝١٢٩﴾ (النساء). فإن التعدد يباح بشرط العدل فإن كان غير مستطاع فلا إباحة للتعدد. لكنه يخلص إلى القول بأن الأصل فى الإسلام إباحة التعدد لأن الأصل فى المؤمن العدل وبه يكون الأصل إباحة التعدد[1].

الميراث

وضع الإسلام قواعد الميراث ضمن بها حق كل ذى حق فيه، ونظر إلى تركة المتوفى نظرة واعية إذ ما يقسم على الوارثين لا يتم إلا بعد وصية أوصى بها أو دين يوفى.

والقانون القرآنى صريح فى تحديد كيفية توزيع التركة، وتبرز القاعدة الأساسية فيه أن: للذكر مثل حظ الأنثيين، يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي

(١) الشيخ محمود شلتوت: الإسلام عقيدة وشريعة ص ١٧٥.

أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾ ﴾ (النساء). وأضاف القرآن الكريم: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَٰجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُم مِّنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ فَإِن كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَآءُ فِى ٱلثُّلُثِ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَآرٍّ وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿١٢﴾ ﴾ (النساء).

وشرح الإسلام معنى الكلالة فقالت الآية الكريمة ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِن كَانُوٓا۟ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٧٦﴾ ﴾ (النساء).

والأسس التى وضعها الإسلام فى توزيع الميراث واضحة وتؤكد عدالة الدين فقد نصّ على صلة النسب الأقرب فالأقرب، والزوجة فالأبناء الذكور فالبنات للذكر مثل حظ الأنثيين، ثم يأتى من بعد ذلك الأباء والأمهات والإخوة والأخوات.

وقد راعى الإسلام الحاجة، فبين أن الأزواج من الرجال يرثون زوجاتهم مع وجود الولد أو عدم وجوده، وأن الزوجات يرثن أزواجهن وفى كل الأحوال تراعى القاعدة الأساسية وهى أن للذكر مثل حظ الأنثيين تأكيداً لعدالة الإسلام المطلقة وتميزه وتفرده عن غيره من الأنظمة والقوانين القديمة والحديثة.

حقوق المرأة فى الإسلام

كرم الإسلام المرأة ووضعها فى مكانة محترمة من مجتمعها فلم تحظ المرأة فى تشريع سماوى أو وضعى بالتقدير والتبجيل بمثل ما حظيت به المرأة المسلمة، وقد تعدد ذكر النساء فى القرآن الكريم وذكر شئونهن فى سور بأكملها فى كتاب الله بلغت عشر سور من أهمها سورة النساء الكبرى، وسورة النساء الصغرى (الطلاق)، بالإضافة إلى ما جاء فى سورة البقرة فى شأن النساء، وما جاء فى سورة التحريم والمجادلة والممتحنة والنور والمائدة والأحزاب.

جاءت نظرة القرآن الكريم السامية للأنثى فى قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ (النساء).

ولقد أعطى الإسلام المرأة حقوقها كاملة، واعترف لها بمشاركة الرجل فى إبقاء الجنس البشرى، فهى الزوجة والابنة والأخت، وهى عماد الأسرة والركيزة الأساسية فى بناء المجتمع.

وأكد رسول الله ﷺ على تكريم الأم فى حديثه وقد سأله رجل من المسلمين: من أحق الناس بحسن صحابتى؟ فأجاب ﷺ: أمك. قال: ثم من؟ قال: أمك. قال: ثم من؟ قال: ثم من؟ قال أبوك.

وتشترك المرأة فى مسئوليتها مع الرجل فيما يتعلق ببناء الأسرة وتربية النشء وهى فى ذات الوقت مسئولة أمام خالقها باعتبارها كائنا عاقلا مدركا يحاسب عما يأتى من أعمال ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴿١٢٤﴾﴾ (النساء).

وعلى هذا فالإسلام يضع على عاتق المرأة مسئولية خاصة ترتبط بكونها مسلمة ومسئولية عامة تتعلق بمكانتها ودورها فى بناء المجتمع الإسلامى فقد اعترف لها بدورها الحيوى فى المجتمع، ومن ثم فلها أن تتعلم وأن تعرف الإسلام معرفة حقيقية فهى مكلفة مسئولة، وإن كان الشرع الحنيف قد خفف عنها القيام ببعض

مـا يكلف به الرجل وإن اسـتطاعت أن تؤديها أو أدتهـا بالفعل ما كان عليها فى ذلك من حرج.

وللنسـاء المسلمات دور مشـهود فى الجهاد، فقد خرجن غازيات مجاهدات مع رسـول الله ﷺ يقمن على تضميـد الجراح ونقل الجرحى مـن المجاهدين إلى المدينة وسـقيا الماء للجنود، فعن أنس رضى الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يغزو بأم سليم ونسوة معها من الأنصار يسقين الماء ويداوين الجراح.

وللمرأة حقها الكامل فى التصرف فى مالها، ولها الأهلية الكاملة فى ممارسة البيع والشراء وعقد العقود.

وفى الشهادة يقف الإسلام من المرأة موقفاً يشبه موقفه منها فى الميراث فإن شهادة رجـل واحد تعادلها شـهادة امرأتـين، وإذا قتلت المرأة خطأ فـإن ديتها نصف دية الرجل على الأرجح.

وليس فى هذه الأحكام جميعا ما يمس كرامة المرأة أو ينال من احترامها، كما أنها لا تنطـوى علـى تفرقة بين الرجل والمرأة إذ إنها ليسـت مكلفة بالإنفاق بينما يكلف الرجل شرعاً به ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ۖ ﴿٧﴾﴾ (الطلاق).

وهو مسئول فى كل الأحوال عن الإنفاق على أسرته وحتى فى حالة الطلاق يتكفل الرجل بدفع النفقة بنفس المستوى الذى كانت تعيشه المرأة فى بيت الزوجية.

المسئولية الفردية

يسـتوى فى تحمل المسـئولية الفردية فى الإسلام كل من الرجل والمرأة. وقد نص القرآن الكريم على ذلك فى كثير من آياته مؤكداً استقلال الرجل والمرأة فى تحمل هذه المسئولية، وفى الارتفاع إلى مستوى المحاسبة والتقدير ﴿أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ ﴿١٩٥﴾﴾ (آل عمران).

وتنقسم المسئولية الفردية إلى قسمين: مسئولية خاصة تتعلق بالإنسان ذاته من حيث احترامه لعقله ونفسه، ومراعاته لما أمر الله به فيما يرتبط بالعلاقة بين الإنسان وخالقه ورعايـة لذاته، ومسـئولية عامة تختـص بالدعوة إلى الإصلاح والخـير فى إطار المبدأ الإسلامى العام الذى حدده القرآن الكريم وهو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

ويناط بالرجل والمرأة التطبيق العملى لهذه المسئولية بشقيها الخاص والعام، بل إن القرآن الكريم سوّى بينهما فى ذلك تصريحاً بنص الآية الكريمة ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾ ﴾ (التوبة).

وفى نطاق قيام الرجل والمرأة بالمسئولية الملقاة على عاتقيهما، ومن خلال تقديرهما لأبعاد هذه المسئولية يتحقق للمجتمع الصلاح والتقدم والرفاهية، كما يتحقق للأمة انسجامها وتناسقها وقوتها وازدهارها.

ولا يقبل الإسلام من المرأة أن تلقى مسئوليتها على الرجل فهى وحدها صاحبة الحق فى أن تقول كلمتها وأن تؤدى واجبها وأن تحاسب على ما تأتى من أعمال بالسلب أو الإيجاب.

وتحتم المسئولية الفردية على المرأة أن تتعلم كما يتحتم ذلك على الرجل، وأول ما يجب أن يتعلمه المسلم هو الإسلام، واعتبره الفقهاء فرض عين، وقد كانت النساء المسلمات يأتين المسجد ليتعلمن على يدى رسول الله ﷺ، وقد أبدت النساء المسلمات حرصاً شديداً على التعلم وبرزت منهن نسوة كان لهن شأن عظيم فى مجالات شتى، وكانت أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها تروى الحديث وكذلك كانت أختها أسماء، وعن رسول الله ﷺ أنه قال: «نعم النساء نساء الأنصار، لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن فى الدين»، وعلى المرأة المسلمة أن تتعلم من العلوم ما تحتاج إليه أمتها وما تدعو الحاجة إليه لتطوير وتنمية مجتمعها.

وللمرأة المسلمة – بكراً كانت أو ثيباً – أن تقول رأيها فى زوجها فقد قال رسول الله ﷺ: «الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن فى نفسها وإذنها صماتها».

وهكذا نرى أن الإسلام قد أعطى المرأة الأهلية المطلقة فى التصرف فى مالها وممارسة البيع والشراء وعقد العقود، ولها الحرية الكاملة فى اختيار من تتزوج به إذ ليس لأحد أن يجبرها على الزواج بمن لا تريد.

كذلك للمرأة المسلمة أن تدلى بشهادتها وأن تقبل هذه الشهادة، لكن القرآن الكريم حدد ذلك فذكرت الآية الكريمة: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ ﴿٢٨٢﴾﴾ (البقرة). وقد فسر ذلك تفسيراً يرفق بحال المرأة حتى إذا نسيت إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى.

والمرأة والرجل هنا شريكان فى هذا العمل الذى تحملا تبعته معا منذ أن قبلا أن يكوّنا أسرة يرعيانها معا ويحميانها حتى يصل الأبناء إلى مرحلة النضج والاعتماد الكامل على النفس بما أتيح لهم من تربية وتعليم ومساندة روحية ومادية فى نطاق الأسرة السوية التى يريدها الإسلام.